«البنك الوطني»: أسواق الخليج تتعرض لضغوطات نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلبات الأسواق العالمية

■ القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون تستقر عند 902 مليار دولار بحلول نهاية العام

■ أسواق منطقة اليورو تشهد أداء جيداً وتصنف من بين أفضل الأسواق في 2015

الرسم البياني 1: مؤشرات العوائد الإجمالية للأسواق
(إعادة تأسيس، 31 ديسمبر 2014 = 1000)

رسم بياني توضيحي

شهدت أسهم أسواق المنطقة (والعالم) عاماً مليئاً بالتحديات مسجلة معظمها تراجعاً في نهاية العام 2015. فقد تراجع أداء أسهم الأسواق الخليجية مقارنة بالأسواق العالمية، كما سجل مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي أضعف أداء له منذ العام 2008 متراجعاً بواقع 16% خلال العام. وجاء هذا التراجع بعد الأداء القوي الذي شهدته أسواق المنطقة على مدى ثلاث سنوات. وبينما شهدت الأسواق الاقليمية أداءً ضعيفاً مقارنة بالأسواق العالمية، إلا أن هذا الضعف قد اعترى أسواق الأسهم بصورة عامة. واستقرت القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون عند 902 مليار دولار بحلول نهاية العام بعد أن بلغت الخسائر حوالي 200 مليار دولار في 2015.

شهدت معظم أسهم الأسواق العالمية تراجعاً خلال العام 2015، كما اقفل مؤشر مورغان ستانلي للأسواق العالمية العام دون تحقيق أي مكاسب. وعلى الرغم أن خسائر الأسواق جاءت محدودة نوعاً ما، إلا أن العام 2015 شهد زيادة ملحوظة في التقلبات، فقد تجاوزت الخسائر اليومية أحياناً مستوى 5% في بعض الأسواق الرئيسية. وتعزى تلك التقلبات بشكل أساسي إلى حالة الترقب بشأن توقيت رفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياط الفدرالي. وقد كانت هذه المرة الاولى منذ العام 2008 التي يقوم فيها المجلس برفع الفائدة، إلا ان الاسواق أظهرت استيعابها لهذا الأمر كما أن أسعار الأسهم لم تتأثر بشكل يذكر.

وتأثرت الأسواق أيضاً خلال العام 2015 بزيادة المخاوف بشأن تراجع الاقتصاد الصيني وبعض الإجراءات غير المتوقعة من قبل السلطات الصينية. فقد شهدت الأسهم الصينية تراجعاً حاداً بحلول منتصف العام الماضي ترك أثره على الأسواق العالمية، وقد جاء ذلك بعد أن شهدت الأسهم الصينية انتعاشاً في أواخر العام 2014، بلغت ذروتها في مايو من العام 2015 ، حين ارتفع مؤشر شنغهاي شنزن300 CSI بواقع 107% وذلك منذ أكتوبر من العام 2014. وجاء التراجع متأثراً ببعض البيانات التي تشير إلى ضعف الاقتصاد الصيني، وقد استطاعت الأسهم الصينية استرجاع بعض مكاسبها منهية العام بارتفاع بلغ 6%، إلا أن بداية 2016 تبدو صعبة.

في المقابل، شهدت أسواق منطقة اليورو أداءً جيداً لتكون من بين أفضل الأسواق في العام 2015. وقد جاء ذلك على الرغم من بعض المخاوف بشأن أزمة اليونان واحتمال خروجها من منطقة اليورو. وحققت الأسهم الأوروبية أداء أفضل من الأسواق الأخرى عامة وذلك بدعم من برنامج البنك المركزي الأوروبي للتيسير الكمي إضافة إلى تراجع اليورو. وقد ارتفع مؤشر اليورو 50 بواقع 4% (بالعملة المحلية) خلال العام.

وعلى مستوى المنطقة، استمرت أسعار النفط المتدنية بالتحكم في حركة الاسواق. فقد شهدت أسهم الأسواق الخليجية تحركات ملحوظة ومتماشية مع تحركات أسعار النفط منذ أن بدأت الأخيرة بالتراجع في منتصف العام 2014. ولم تكن تحركاتها متوازية إطلاقاً، إذ ازداد الارتباط بينهما كلما سجلت أسعار النفط تراجعات حادة. وباستثناء قطاع البتروكيماويات الضخم في السوق السعودية، ليس هناك انكشاف مباشر يذكر لأسواق المنطقة على أسعار النفط، غير أنه بطبيعة الحال تبقى اقتصادات دول الخليج تعتمد على النفط بصورة كبيرة.

ويعزز تراجع أسعار النفط من المخاوف بشأن الاستدامة المالية والنمو في اقتصادات المنطقة. وقد اعلنت الحكومات الخليجية عن رغبتها بالالتزام بدعم نمو القطاع غير النفطي من خلال مواصلة تطبيق خططها التنموية والتحكم بالعجز في ميزانياتها على المدى المتوسط، إلا ان استمرار بيئة أسعار النفط المنخفضة قد يدفع إلى تأخير وتيرة الإنفاق الرأسمالي. كما من شأنه ان يعرض السيولة لبعض الضغوطات. وفي ضوء تلك الظروف، قامت السعودية بإصدار سندات في العام 2015 بقيمة 28 مليار دولار لتمويل العجز.

كما استمرت التطورات الجيوسياسية أيضاً بالتأثير على الثقة في الأسواق. فقد ازدادت المخاوف بشأن الأوضاع الأمنية بعد الاعتداءات الإرهابية في كل من السعودية والكويت. وبالرغم من أن أثر تلك الهجمات لم يظهر بصورة مباشرة في الأسواق إلا أن ثقة المستثمرين قد تأثرت بصورة عامة. (كما بدأ العام الجديد بتوتر العلاقات الدبلوماسية بين السعودية و إيران).

ولا تزال الأسواق في المنطقة تواجه ضغوطات من عوامل محلية وعوامل مختصة بالسوق. في الامارات، غالبا ما تصدرت الحركة التصحيحية لأسواق العقار العناوين الرئيسية. وفي قطر، استمرت أيضاً المخاوف من الاحتمال الضعيف بسحب استضافتها لبطولة كأس العالم في العام 2022. أما في الكويت، فقد قامت بعض الشركات بطلب إلغاء إدراجها في السوق بسبب تراجع السيولة إلى أقل من مستوياتها التاريخية وتراجع نشاط تداول الأسهم غير أن معظم هذه الشركات صغيرة وذات تأثير محدود على القيمة السوقية.

وقد شهدت أسواق الخليج بعض للحظات الإيجابية إلا انها حُجبت نوعاً ما بسبب التقلبات التي طرأت على الأسواق. فقد فتحت السعودية السوق في يونيو للشراء المباشر للمستثمرين الأجانب المؤهلين فقط. ومن المفترض ان يترك هذا التطور أثراً على أداء السوق السعودية إضافة إلى تطورات أخرى كإدراج الأسهم السعودية في المؤشرات العالمية والتوسع في سياسة التداول والشراء. واستفادت قطر أيضا من زيادة اهتمام المستثمرين الأجانب في البورصة القطرية بعد رفع تصنيفها في أواخر الربع الثالث من العام 2015 إلى الأسواق الناشئة من قبل مؤشر FTSE. وفي الكويت أصدرت هيئة أسواق المال التعديلات النهائية للوائحها في أواخر العام والتي من المفترض أن تكون خطوة إيجابية لسوق الأسهم.

وقد أنهت جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي العام بتسجيل تراجع. فقد سجلت كل من سوق السعودية ودبي تراجعا بلغ 17% لكل منهما، و ذلك على رغم من الأداء القوي للسوق السعودية في مطلع العام نتيجة قرار فتح السوق للمستثمرين الأجانب، الا أن التراجع المستمر لأسعار النفط أثر في سوق الأسهم. ومع امتلاك سوق دبي لأكبر قاعدة من المستثمرين الأجانب فإنها بطبيعة الحال أكثر عرضة للتأثيرات والعوامل العالمية بما فيها أسعار النفط وتحركاتها. كما سجلت كل من أسواق قطر وعمان والبحرين تراجعا بواقع 15% في العام 2015. وتراجع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بواقع 13% خلال العام، بينما جاء أداء مؤشر سوق أبوظبي الأفضل مقارنة بالبقية متراجعاً بواقع 5%.

شهدت سيولة الأسواق تراجعاً في العام 2015 وقد تواجه الأسواق المزيد من الضغوطات على مستويات السيولة في الأشهر القادمة. ومن المتوقع أن تتضاءل السيولة في أسواق الأسهم لا سيما بعد أن اتجهت البنوك نحو الأسواق ذات الدخل الثابت لإصدار السندات وفق برنامج «بازل 3». كما من المتوقع أيضا أن يصبح الاستثمار في أسواق الدخل الثابت أكثر جاذبية مع بدء ارتفاع أسعار الفائدة فيها في أواخر ديسمبر بتأثير من ارتفاع أسعار الفائدة الفيدرالية.

من المتوقع أن تستمر العوامل الإقليمية والعالمية بالتأثير على حركة أسواق المنطقة، وسيترتب على البيانات القادمة من الاقتصادات الرئيسية العديد من التطورات بشأن أسعار النفط والتوقعات الاقتصادية. وستستمر التطورات الجيوسياسية في لعب دور أساسي خصوصاً في ضوء التطورات الأخيرة بين السعودية و إيران. وقد بدأت أسواق الأسهم الصينية العام الجديد مسجلة خسائر بلغت 7% في أول جلستين من العام متأثرة بإعلانات سلبية لبعض المؤشرات الاقتصادية. و يبدو أن العديد من الاسواق تأثرت بأداء الأسواق الصينية. اما بالنسبة لسواق المنطقة، فإنها تتطلع إلى الخطط الحكومية للإنفاق و لإصلاح المالي خلال العام القادم استعداداً لأي تطورات قد تطرأ على نمو الاقتصاد غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي.

بهدف تلبية معايير الامتثال الدولية

«ساس» يزود «بنك البركة مصر» بحل تطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية

مارسيل بيطار

بالتعاون مع 'داتا جير'، مزود البرمجيات والخدمات المتخصص بتقديم حلول المعلومات التجارية وتخزين بيانات المؤسسات، أعلنت 'ساس'، الشركة الرائدة في مجال خدمات وبرمجيات التحليل، عن شراكتها مع 'بنك البركة مصر'، وهو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة 'البركة' المصرفية ش.م.ب والذراع الاستثماري لها في مصر، لتزويد البنك بحلها المبتكر والخاص بتطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية في كافة فروعه بمصر.

وسعياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة من متطلبات الإمتثال الدولية، وظفت 'ساس' و'داتا جير' أحد الحلول المصممة خصيصاً لتطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية باستخدام أبرز مكونات حل 'ساس' لمكافحة غسيل الأموال ذي النسخة رقم 6.2، والذي تمت عملية دمجه في النظام المصرفي الأساسي لـ 'بنك البركة مصر'. ويتوفر الحل في إطار عمل باللغة العربية، ويمنع التهرب من دفع الضرائب والغرامات؛ ويدعم عملية اتخاذ القرار للعملاء الحاليين والجدد؛ ويتيح مسارات عمل مبنية مسبقاً لتحديد كافة الفوائد الامريكية والدولية واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وحول هذه الشراكة، قال مارسيل بيّن، مدير عام منطقة الخليج والأسواق الناشئة لدى 'ساس': «تبدع 'ساس' في تقديم الحلول الشاملة لمختلف البنوك والمؤسسات المالية في كافة انحاء منطقة الشرق الأوسط. وبالتعاون مع 'داتا جير'، قمنا بتخصيص حلنا الخاص بتطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية باستخدام أبرز مكونات حلنا المعتمد لمكافحة غسل الأموال بما يتيح لـ 'بنك البركة مصر' اتخاذ القرارات التنظيمية المدروسة الأمثل والتي تتناغم مع 'دائرة الإيرادات الدولية'».

ومن خلال حل 'ساس' لتطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية، يعزز بنك 'البركة مصر' من مرونة إطار وضع التقارير وقابليته للتطوير والاتساع بما يكفي لإجراء التغييرات المستمرة التي تواكب الاحتياجات المتطورة للبنك المركزي المصري ومجموعة 'البركة البحرين'، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية لدائرة الإيرادات الدولية.

ومن جانبه، قال الدكتور عادل محمد أحمد العالم، مسؤول قطاع نظم المعلومات والحاسب الآلي لدى 'بنك البركة مصر': «أصبح التعقيد المتزايد في البيئة التنظيمية اليوم على الصعيدين المحلي والدولي من العوامل الأساسية التي تدفع نحو تنفيذ حل 'ساس' لتطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية في البنك. ويمنحنا هذا الحل مزيداً من الكفاءة في تلبية المتطلبات المالية والتنظيمية المعقدة، بما في ذلك تبسيط عملية تقديم التقارير عبر إرسالها مباشرة إلى 'دائرة الإيرادات الدولية'. وتأتي شراكتنا مع 'ساس' و'داتا جير' في إطار حرصنا على النجاح في تلبية المتطلبات الضرورية المتوقعة من نظامنا الخاص؛ وتوفير فرص التدريب المهني للمتخصصين لدينا حول كيفية عمل نظام هذا الحل المبتكر».

وبدوره، قال أحمد السنباطي، مدير الخدمات التخصصية لدى 'داتا جير': «عملنا عن كثب مع 'ساس' لإعداد وتنفيذ أحد النظم الشاملة التي تلبي متطلبات تطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية عبر استخدام بعض عناصر حل 'ساس' لمكافحة غسيل الأموال وتكامله مع النظام المصرفي الأساسي. ويستعرض نجاح تنفيذ هذا الحل المبتكر تعاوننا الإستراتيجي مع كل من 'ساس' و'بنك البركة مصر'».

وكشف السيد أشرف الغمراوي، نائب رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي لـ 'بنك البركة مصر'، عن سعي البنك لتطبيق النظم الدولية والقياسية في أفضل الممارسات بما ينسجم مع أحدث التقنيات ويستند إلى سياسات 'مجموعة البركة المصرفية'.

وتجدر الإشارة إلى أن 'بنك البركة مصر' يتيح مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات ونظاماً ادخارياً متكاملاً (ودائع ادخارية، شهادات، وأدوات) تناسب مختلف البرامج والتمويل من احتياجات السوق المصرية من الأفراد والشركات. ويقدم البنك خدماته المصرفية عبر 29 فرعاً و4 مكاتب لصرف العملات الأجنبية منتشرة في أهم المدن المصرية، بالإضافة إلى خمسة فروع جديدة قيد الإنجاز. ووضع اللمسات النهائية على مبنى المقر الرئيسي رفيع المستوى.

تابعة لـ «تنظيف» تفوز بمناقصتين في الهند

قالت الشركة الوطنية للتنظيف (CLEANING)، المدرجة ببورصة الكويت، إن إحدى الشركات التابعة والمملوكة لها بنسبة 100%، حازت أقل الأسعار في مناقصة بجمهورية الهند بمبلغ وقدره 507.07 ألف دينار تقريبا.

وقالت «الشركة» في بيان للبورصة، إن المناقصة تتعلق بالقيام بأعمال رعاية وتنظيف المنازل بمنطقة بوجن سماستا ميلا في جمهورية الهند، ولمدة شهرين تقريبا.

وأوضحت «الشركة» أن التابعة فازت بمناقصة أخرى في نفس المنطقة بجمهورية الهند بقيمة 657 ألف دينار لمدة شهرين ايضا، وتتعلق بالقيام بأعمال جمع ونقل النفايات.

وأشارت «تنظيف» في الإفصاحين إلى أن نسبة الأرباح المتوقعة من تنفيذ كل عقد على حدة هي 5%، مع احتمال الزيادة أو النقصان تبعا لظروف السوق والتنفيذ.

وأعلنت «الشركة» منتصف شهر ديسمبر الماضي، عن فوزها بثلاث مناقصات بقيمة إجمالية تصل إلى 3.65 مليون دينار تقريبا من خلال إحدى شركاتها التابعة.

وتراجع سهم «تنظيف» بنسبة 1.25% بعد مرور ساعتين من جلسة اليوم، نزولا إلى مستوى 39.5 فلس بخسائر بلغت نصف فلس، بعد تداول 112.3 ألف سهم بقيمة تبلغ 4.4 ألف دينار.

«إياس» تعدل خسائرها من تخارج بالسعودية إلى 771 ألف دولار

قالت شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني (EYAS)، المدرجة بسوق الكويت، انها حققت خسارة جراء التخارج من حصتها بالشركة التعليمية المتطورة في السعودية بقيمة 234.4 ألف دينار (770.96 ألف دولار) بدلا من 240 ألف دينار (789.4 ألف دولار) سيتم إدراجها في البيانات المالية المتعلقة بالربع الثاني من عام 2015-2016.

وأضافت الشركة في بيان للسوق ، أنها قامت بتحصيل قيمة شيك التخارج بقيمة 1.31 مليون دينار كويتي بدلا من 1.30 مليون دينار.

وكانت الشركة قد أوضحت في إفصاح سابق إن قيمة الصفقة تبلغ 1.307 مليون دينار، محققة خسائر جرائها بقيمة بقيمة 240 ألف دينار.

وأعلنت الشركة في وقت سابق عن تلقيها عرضا رسمياً من أحد المستثمرين، لشراء حصتها في شركة بالمملكة العربية السعودية بسعر 5 ريالات للسهم الواحد. جدير بالذكر أن «التعليمية المتطورة» هي شركة مساهمة سعودية تأسست عام 2007، برأس مال مصرح به بقيمة مليار ريال وتعمل في استثمار وإدارة الشركات المتخصصة في مجال التأهيل والتعليم والتدريب.

«فيتش» تثبت تصنيف بنك برقان عند درجة «A+»

قال بنك برقان (BURG)، المدرج بالسوق الكويتي، إن وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» قامت بتثبيت تصنيف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل عند درجة (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال «البنك» في بيان للبورصة، إن الوكالة قامت بتصنيف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند درجة (F1).

وأوضحت «فيتش» في تقريرها أن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الطويلة والقصيرة الأجل مدفوعة بالدعم، كما أن تصنيف الدعم وتصنيف الحد الأدنى من الدعم للبنك يعكس احتمالية كبيرة جداً للدعم من قبل الحكومة الكويتية تجاه البنك والبنوك الكويتية كافة عند الحاجة. ويعكس رأي «فيتش» فيما يتعلق بالدعم من قبل السلطات الحكومية القدرة الكبيرة للكويت على توفير الدعم لقطاع البنوك لديها، والذي تمثل في تصنيفها بدرجة (AA – مستقرة). بالإضافة لقناعة «فيتش» بوجود توجه ورغبة قوية للقيام بذلك.

وذكرت «فيتش» في تقريرها أن بنك برقان لديه نسب ضئيلة من كفاية رأس المال نظراً لتركزات القروض، والنمو السريع في أسواق إقليمية تشهد تحديها كبيرة، واستثمارات الأسهم، وبناءً عليه، فإن الرسملة لها تأثير كبير على القدرة المالية للبنك.

كانت وكالة التصنيف العالمي كابيتال إنتليجنس، قد قامت منتصف شهر ديسمبر الماضي بتثبيت تصنيف سندات الدين المساند للبنك بقيمة 100 مليون دينار والصادرة في ديسمبر 2012 عند مستوى (BBB+) وبنظرة مستقبلية مستقرة.

يُشار إلى أن سهم البنك تراجع عند انصاف جلسة اليوم بنسبة 1.33% عند مستوى 370 فلساً خاسراً 5 فلوس، وذلك بعد تنفيذ صفقتين بحجم بلغ 7.2 ألف سهم بقيمة تُقدر بحوالي 2.7 ألف دينار.

بنك برقان